

ورشات إعادة البناء

الورشة رقم 1

إيقاف الضبابية والنهب

نداء لاتخاذ إجراءات فورية من أجل إقرار شفافية المحاسبة العمومية و إطلاع المواطنين على المعلومات المتعلقة بالمالية القومية

تساهم مجموعة بنبي بهذا العرض في إطار سلسلة المقترحات المعنونة 'ورشات إعادة البناء' و المتعلقة بوضع قواعد تأسيسية لضمان الحريات الديمقراطية و تزويد المواطنين بسلطات فعلية تمكنهم من الآن فصاعدا من المحافظة على السيادة الشعبية. نتطرق في هذا النص إلى مسألة التمويل القومي في إطار موضوع شفافية الدولة بخصوص حق المواطنين في الإطلاع على المعلومة المتعلقة بالشأن العمومي.

زيادة عن المطالب السياسية التي يجب على المجتمع المدني العمل جاهدا من أجل إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي تتبنى مجموعة بنبي مسؤولية إشعار الرأي العام بخطر الإفلاس الذي يتجه إليه البلد بخطى متسارعة. لم تتوقف مجموعة بنبي منذ 2012 عن دق أجراس الخطر و هي مستعملة استعارة التايتانك و لكن بدون جدوى.

لكن للأسف تعنتت الحكومات المتتالية في تجاهلها كلية لتلك التحذيرات. و الأسوء من ذلك أنه منذ سقوط سعر النفط عام 2014 لم تقم السلطات بأي إصلاحات بل لجأت إلى تمويل العجز الهائل بإقتراض المستمر من بنك الجزائر. إذ خاضت الحكومة المسار الخطر المتمثل في الإستدانة من خلال إصدار الأوراق النقدية في غياب أي نوع من المحاسبة و مبررة هذا الإجراء بالحجة الكاذبة أنه سبق لبلدان غنية القيام بذلك عام 2009.

هذه السياسة التي لا تُخضع الحكومة لأي مراقبة ولا متابعة من طرف أي سلطة مضادة و التي تتصرف الحكومة من خلالها في غموض شامل بالإقتراض من بنك مركزي منزوع الإستقلالية يمكن وصفها بالقرار الأكثر تعسفا اتخذته الحكومة في العشرية الماضية.

ها نحن وصلنا إلى عين الخطر: الباخرة على وشك الغرق و الإقتصاد الجزائري في معركة البقاء

ترسم المعطيات التي نشرها بنك الجزائر في 2018 معالم المأساة الإقتصادية التي نشهدها الآن. تدلّ الأرقام التي تم تحليلها من قبل خبراء جزائريين على مدى الضرر الذي تسببت فيه سياسة "الملاحة الإرتجالية" التي تم إتباعها في تسيير إقتصادنا بدون أي مخطط إستراتيجي. يؤدي بنا التسيير الغامض للتمويل العمومي و اللجوء إلى الإستدانة العمومية بدون أية قيود و لا إجراءات محكمة تمكننا من التحكم في سير ميزانيتنا إلى وضعية في منتهى الخطورة.

في ضرف يقل عن السنتين قامت الحكومة بتوسيع ديونها من البنك المركزي من خلال طباعة العملة بنسبة 35 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي 55 مليار دولار) بغرض سدّ الديون و تغطية العجز بما في ذلك الإعانات السابقة لعام 2014 والغير مسجلة في الميزانية: هذه النسب الخارقة للمعايير تشير إلى حالة الإفلاس الذي وصلت إليه البلاد. تدفق العملة بهذه الطريقة يؤدي حتما إلى انهيار قيمة الدينار الذي يتسبب الفرق بين قيمته الرسمية و الموازية في تحفيز الإسترداد إضافة إلى انتشار كل أنواع الغش و الإحتيال مما يؤدي لا محال إلى تلاشي احتياطات العملة الأجنبية.

علاوة عن الديون الهائلة المستحقة لشركتي سوناطراك و سونالغاز فإنّ العجز المزمن للشركات العمومية و الهشاشة المالية و الغموض الذي تتميز به حسابات الصرف العمومي بمثابة قنابل موقوتة تهدد الملاءة المالية للدولة على المدى القريب أو المتوسط.

على نبنى إشعار الرأي العام مجدداً بعقبات هذه الوضعية:

- قد تتدهور القدرة الشرائية للمواطنين خاصة ذوي الحاجة منهم بصفة ملموسة إذا ما لم تتخذ إجراءات طارئة لتسوية الوضع
- ستظطر الحكومة المقبلة التي سيتم انتخابها بطريقة ديموقراطية لخفض قيمة الدينار نتيجة للسرعة الجنونية التي تعرفها طباعة النقد حالياً
- دون التصحيح الفوري لهذه الوضعية ستظطر الحكومات المقبلة للجوء إلى صندوق النقد الدولي نتيجة لعشوائية كاملة من غياب القرارات الناجعة والتهرّب من المسؤولية.
- يتعيّن علينا الإستعداد لنشمر على سواعدنا لإعادة بناء الإقتصاد على أسس جديدة و التحلي بالصبر و روح التصحية على المدى القصير قبل أن تتحسن الأوضاع.
- عواقب الإفلاس الإقتصادي ستكون وخيمة على عملية الإنتقال الديموقراطي. **و في هذا السياق لا يمكن التفكير في انتقال سياسي دون أخذ بعين الإعتبار الوضع الإقتصادي المقلق الذي يهددنا.**

الساعة خطيرة و في غياب الشفافية و الضوابط الناجعة و السلطات المضادة فإن **خطر تزايد النهب يبقى قائما** خاصة في الظرف الحالي حيث يتوقع فيه تغيير السياسيين و إعادة النظر في علاقات الربيع التي تجمع بعض الفاعلين الإقتصاديين الخواص بالدولة.

علاوة عن هذه التحذيرات فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ الإنتقال الناجح إلى حكم ديموقراطي و تأسيس دولة القانون و إقرار مبدأ الحكم الناجع ستحرّر إمكانات إقتصادية هائلة و هذه الإمكانيات ستتحزّر فقط حين يتم رفع قيود الحكم و الإحتكارات و النهب التي يفرضها اقتصاد الربيع.

الورشة رقم 1: نداء لاتخاذ إجراءات فورية لإقرار شفافية الحسابات العمومية و اطلاع المواطنين على المعلومات الخاصة بالمال العام.

بالنظر إلى لوضع الراهن تشجّع نبنى المجتمع المدني إعلانه على **مُسألة السلطات العمومية و مطالبته بالشفافية**. و ندعو بالخصوص إلى ما يلي:

- 1- إقرار الشفافية فوراً و ضمان استمرارها في كل العمليات المتعلقة بالخرينة العمومية و احتياطي العملة الأجنبية و الإيرادات و حسابات الصرف و العجز القومي:
 - نشر أسبوعي لبيانات احتياطي العملة الأجنبية و التزامات البنك الجزائري المتعلقة بالواردات السنوية و الحوالات العالقة على مدى خمس سنوات.
 - نشر أسبوعي لعمليات الإستيراد التي يغطيها البنك الجزائري بما فيها المبالغ و الأملاك و الخدمات المعنية.
 - نشر بيانات عمليات التمويل الغير تقليدية المبرمج لها من قبل الخزينة العمومية أو تلك التي يقوم بها بنك الجزائر.
 - نشر البيانات المستكملة و الموّدة للحسابات المتعلقة بالعجز المسجّل لدى الشركات العمومية و غيرها من الأجهزة العمومية للسنوات الخمس الأخيرة.
 - نشر فصلي للبيانات المستكملة و الموّدة لحسابات صندوق الضمان الإجتماعي و المعاشات و البطالة.
 - نشر بيانات مدققة للديون المستحقة لدى البنوك القومية التي تضمنها الدولة و التي تتجاوز 500 مليون دينار.
 - نشر الحسابات الفصلية للصندوق الوطني للإستثمار و لكل الإستثمارات المندرجة فيه بما فيها تفاصيل حافظة الأصول.
 - نشر البيانات المالية للعقود القومية المبرمة من قبل الدولة على مدة العشر سنوات الماضية و التي تفوق قيمتها مليار دينار و ذلك لتقييم الديون الضريبية الضمنية.

نشير إلى أنه لا يمكن فرض السرية على المعطيات المشار إليها أعلاه و لا على تردد نشرها. يتم نشر مثل هذه المعطيات في العديد من الدول و الهدف منها هو إقرار الشفافية و الحكم الناجع في تسيير الشؤون الإقتصادية للدول. باستثناء عمليات

التجارة الخارجية و التمويل القومي المصنّف ضمن السرية الدفاعية فإن مطلب الشفافية التامة فيما يتعلق بالقطاعات المشار إليها أعلاه ضرورة حتمية يشارك المواطن من خلالها في مراقبة العمليات التي قد تؤثر على استقرار الإقتصاد الوطني. وأخيرا لا بد أن تشمل الشفافية القطاع الخاص: شفافية حسابات الشركات الخاصة و شفافية الإعانات و المساعدات التي تتلقاها من الدولة و شفافية الصفقات التي تبرمها مع الدولة.

2- إنشاء فوري لهيئة مراقبة الحسابات القومية متكوّنة من مواطنين

إنشاء مجلس مستقلّ لمراقبة المالىة¹ يتكون من خبراء المالية و الإقتصاد من ضمن المجتمع المدني للتدقيق في الحسابات القومية و مراقبة المصاريف و نشر بيانات كاملة و شاملة للحسابات القومية و بشكل منتظمة. يمكن لهذه الهيئة أن تتخذ مقرا لها داخل البنك الجزائري. يكون له الحق من الإطلاع على معطيات المحاسبة العمومية. و يتم نشر نتائج التحريات التي يقوم بها هذا المجلس بشكل منتظم لإشعار الرأي العام بواقع وضعنا المالي. كما يمكن تحويل هذه الهيئة إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة عند نهاية الفترة الإنتقالية.

تدعو مجموعة نبني كل المواطنين المهتمين بهذا الشأن بتقديم اقتراحاتهم بخصوص هذه الورشة و يمكن بعثها على البريد الإلكتروني التالي: redaction@nabni.org

ستواصل نبني ببذل ما في وسعها من مجهود للمساهمة في الحوار و طرح أفكارها من أجل جزائر ديموقراطية و مزدهرة. مجموعة نبني في 21 مارس 2019.

التعريف ب نبني: نبني مجموعة مستقلة و غير حزبية متكوّنة من مواطنين يتطوّعون بكفاءاتهم لتشخيص الحلول البّناءة و الرهانات التي تواجهها الجزائر. كل منشورات نبني توجد على الموقع الإلكتروني <http://www.nabni.org>.

صفحة نبني على الفاييسوك [Nabni 2012](#) هي فضاء للنقاش و تبادل الأفكار. تحتوي قناة [نبني-Nabni](#) في اليوتوب على تسجيلات للندوات و النقاشات التي نظمتها المجموعة منذ 2011.

¹ مجلس مراقبة الضرائب يختلف عن مجلس المحاسبة حيث أنه يؤدي مهامه موازاة مع عمليات التحضير لقانون المالية و أنه يقوم بمراقبة الناقدات و تقييم عقابنها على الإقتصاد أما مجلس المحاسبة فقوم بمراجعة سجلات المحاسبة بعد نهاية السنة المالية. يوجد حوالي أربعون مجالس وطنية للمالية في العالم أغلبها في أوروبا و الأخرى في الولايات المتحدة و كندا و الشيلي و الصين.